الشمس اي ظنا غير ظن نفسه او بالخبار عدل رواية عارف بالطب اعتدادا بالمانع
الخاص ايام التشريق قوله وهو عن نفسه المدار على ان لا يرمي الغائب عن النيب
قبل الرمي عن نفسه جميع ايام الثلاث وان تقدمت الغائبة عن الرمي عن نفسه
فما افهمه كلامه مخالفة غير مراد ومحل ذلك ان دخل وقت رمي النائب فلو
رمى النائب عن المغيب الجمرتين الاولى والثانية في ثاني ايام التشريق عن اولها ثم
زالت الشمس رمى عن نفسه الثلاث ثم الثالثة عن المغيب ولو اناب بجماعة
استقر بهم التحفة لزوم الترتيب بينهم بان لا يرمي عن الثاني الا بعد اكمال
الرمي عن الاول ولو رمى النائب قبل عذر المستنيب والوقت باق لم تلزمه
اعادته واعتمد الاول في كتبه جواز الاستنابة فيه للعاذور ولو للاجير لحارة
عين وخالفهم ونبه في شرحي المنهاج والدقائق على كلامه في شرح الايضاح حمل اليه
قوله لاداء الرمي اي تاخير الاداء قوله كالوقوف بعد فواته بطلوع فجر
يوم النحر لا يصح الاتيان به قضاء بعده فالاولى ان يقول فيه واذا قلنا بفوات
وقت الرمي كل يوم بغروب شمسه او بطلوع الفجر الذي يليه مثلا لعلنا الا لا
يتدارك بعد ذلك بل يتقرر دمه كالوقوف المذكور قوله بوقت محله وهو
ايام التشريق والقضاء ليس كذلك بل وظيفته العمر قوله ورمي يوم التدارك
اي ان دخل وقته والمجاز الرمي المتدارك قبل الزوال وفي الليل كما يصرح به
وبما قالوه في الترتيب واقع ضرورة قوله وقع عن المقول اي وان نوى رمي يومه
فمضى وجوب الترتيب لعدد دخول وقت رمي اليوم الذي يليه ان ذلك باعتبار
الوقوع اي لما يقع الا كذلك وان قصد غيره قوله عن يومه لعلم وجوب الترتيب
ويقع عن امسه قوله جاز لكن الافضل التاخير الى الثاني قوله بشرط ان يبيت
بمنى كما ذكروه في جواز النفر الاول ثمانية شروط لكن ذاك انما تنبه منها فيفضل في
يتلخص مما ذكروه في جواز النفر الاول ثمانية شروط لكن ذاك انما تنبه منها فيفضل في
غيرها فتعود الى خمسة ان ينفر في اليوم الثاني من ايام التشريق وان يكون
بعد الزوال وبعد الرمي جميعه حتى لو بقيت عليه حصاة من جمرة العقبة

امتنع نفره وان يكون النافر قد بات الليلتين قبله او تركها لعذر وان ينوي
النفر وان تكون نية النفر مقارنة للكل هذا ينفي عنه اشتراط نيته لها تعهد
المشي مقترنا بفعله فعول التحفة مقارنة له للايضاح وان يكون نفره قبل
غروب الشمس وهذا ينفي عنه اول الشرط وان لا يكون في عزمه العود
الى المبيت وهذا ينفي عنه ذكر النفر في التحفة لانه مع عزم العود لا يسمى
نفرا واعتذر ابن الجمال عن الاول والسادس ان من وصل الجمرة العقبة ليرميها ثم
خارج اذ ليست هي ولا عقبتها من منى كما تقدم فاذا رماها تعين عليه الرجوع
الى حد منى ليكون نفره بعد استكمال الرمي فتنبه له فانه مما يغفل عنه انتهى
وذكر في شرح قول الايضاح اذا نفر من منى في اليوم الثاني او الثالث ناويا نفر من جمرة
العقبة راكبا كما هو ما نصه لا يعكر على ذلك ما قدمناه من انه اذا نفر في اليوم
الثاني يجب مبيته بعد رمي جمرة العقبة ان يعود الى حد منى ثم ينفر ليصح
نفره لامكان حمل كلامه على ذلك بالنسبة الى اليوم الثالث ولا يأتي قوله
كما هو اي كما هو الجاري عليه انتهى وبين ما في الاول ما يؤيده فراجعه قوله
لم يبسط اي ان نفر قبل الزوال او بعده وقيل الرمي ولو لحصاة ولحظة ولم
يعد فيرمي ثانيا قبل المغرب قوله على ما في اصل الروضة هو معتمد النفي
وشيخه في المغني واعتمد ربيعا الشيخين في الكبير والمغني والمعز المنع قوله ومناسك
المزدوي اضطربت نسخه والنقل عنه كما بينته فيهما فراجعه فصل في تحلل
قوله انقطاع التمتع به كحل الصوم والطلاق وبالثاني تسابر المحرمات قوله
غالبا والا فقد يطول لعدم اشتراط الموالاة بين احرامها وذهب البلقيني الى
انه لو قدم طوافه الركن على احرامه او سقط احرام شعر رأسه كان له حلق
شعر بقية البدن فصار الحج ثلاث تحللات اولها هو الحلق وحل بقية سائر
البدن واعتمده الاسنى في المنح وختم الايضاح وابن عاصم في شرحه وصرح
في التحفة والامداد على عدم حل ازالة شعر البدن الا بعد فعل اثنين من الثلاث